شروط الأئمة الخمسة

للحافظ أبي بكر محمد بن موسى الحازمي

ولد سنة ٥٤٨ وتوفي سنة ٥٨٤ رحمه الله تعالى

اعتنى بها

عبد الفتاح أبو غدة

وُلد سنة ١٣٣٦ وتُوفي سنة ١٤١٧
رحمه الله تعالى

مكتب المطبوعات الإسلامية

العَدَدَ، سوى متأخري المعتزلة، فإنهم قاسوا الروايةَ على الشهادةِ، واعتبروا في الرواية ما اعتبروا في الشهادة، وما مَغْزَى هؤلاء إلاَّ تعطيلُ الأحكام كما قال أبو حاتم بن حِبَّان(١).

فإن قيل: إذا كان الأمر على ما ذكرتَ، فإنَّ الحديث إذا صَحَّ سندُه، وسَلِمَ من شوائب الجرح، فلا عبرة بالعَدَد والأَفراد، وقد يُوجَدُ على ما ذكرتَ حديثٌ كثير(٢)، فينبغي أن يُناقَش البخاريُّ في تركِ إخراج أحاديث هي من شرطه، وكذلك مسلمٌ ومن بعدَه.

قلتُ: الأمرُ على ما ذكرتُ من أن العبرة بالصحة لا بالعَدَد، وأما البخاري رحمه الله تعالى فإنه لم يلتزم أن يُخرج كلَّ ما صح من الحديث، حتى يتوجَّه عليه الاعتراضُ، وكما أنه لم يُخرج عن كل من صَحَّ حديثُه ولم يُنسَب إلى شيء من جهات الجرح، وهم خلق كثير يبلغ عدَدُهم نيفاً وثلاثين ألفاً، لأن تاريخَه يشتمل على نحوٍ من أربعين ألفاً وزيادة، وكتابُه في الضعفاء دون سبع مئة نفس(٣)، ومن خَرَّجهم في جامعه دون

(١) في مقدّمة «صحيحه» ١:١٤٥.

(٢) أي حديث كثير صحيح.

(٣) هذا العددُ الذي ذكره الحازمي للرواة المترجم لهم في «تاريخ البخاري»، و «ضعفائِه»، قد سبقه إلى نحو ذلك الحاكم، فذكر في «المدخل إلى الإكليل» ص ١٩ ما نصه: «وقد ذكرنا وجوهَ صحة الأحاديث على عشرة أنواع على اختلاف بين أهله فيه، لئلاّ يتوهم متوهم أنه ليس يصح من الحديثِ إلاَّ ما أخرجه البخاري ومسلم، فإنّا نظرنا وتأملنا ووجدنا البخاري قد جمع كتاباً في «التاريخ» على أسامي من رُوِي عنهم الحديثُ من زمان الصحابة إلى سنة خمسين ومئتين، فبلغ عددُهم قريباً من أربعين ألف رجل وامرأة، المخرّج ــ له ــ منهم في «الصحيحين» للبخاري ومسلم، وقد جمعتُ أنا أساميهم وما =

ألفين[1]، كذا لم يُخرج كلَّ ما صَحَّ من الحديث.

= اختلفا فيه فاحتج به الآخرُ، فلم يبلغوا ألفي رجل وامرأة، ثم جمعتُ من ظهر جرحُه من جملة الأربعين ألفاً، فبلغوا مئتين وستة وعشرين رجلاً.

فليعلم طالبُ هذا العلم أن أكثر الرواة للأخبار ثقاتٌ، وأن الدرجة الأولى منهم محتج به في الكتابين، وأن سائرَهم أكثرُهم ثقات. وإنما سَقَط أساميهم من الكتابين «الصحيحين» للوجوه التي قدّمنا ذِكْرَها لا يَخرُج عنها». انتهى، وذكر الحاكم نحو ذلك في «المدخل إلى الصحيحين» ص ١١١ ــ ١١٢.

ونَقَل كلامَ الحازمي الحافظُ الذهبي في «سير أعلام النبلاء» ١٢ : ٤٧٠، في ترجمة الإمام البخاري وأقرّه.

وهذا الذي ذكروه يَنقُضُه شاهدُ الوجود، فإن الرواة المترجم لهم في «التاريخ الكبير» مع «الكنى» هم ١٣٧٧١، على ترقيم الناشر، وهذا العددُ ينقُصُ كثيراً جدّاً عن الأربعين ألفاً بحيث لا يُحتملُ تأويلُ كلام الحازمي وغيره بحمله على اختلاف النسخ، أو الاختلاف في العدّ، والله تعالى أعلم.

وعدد الرواة المترجم لهم في «الضعفاء الصغير» ٤١٨ راوياً، ولو أضيف إلى ذلك من جاء ذكرهم في كتاب الضعفاء الكبير ــ ولم نقف عليه ــ فقد يصلُ إلى قريب مما ذكره الحازمي في عدد المترجم لهم في «الضعفاء»، وأما العددُ الذي ذكره الحاكم للضعفاء من أنهم ٢٢٦ رجلاً، فهو مبني على رأيه أنه لا يُجَوِّزُ الجرحَ بالتقليد، فالمجروحُ على رأيه هو من ظَهَرَ جرحُه عنده اجتهاداً ومعرفةً، كما أشار إلى ذلك في مقدّمة «المدخل إلى الصحيحين» ص ١١٤، وكتابُه في الضعفاء وهو القسم الأول من «المدخل إلى الصحيحين» مشتمل على العددِ المذكور تقريباً، فقد ذَكَر فيه ٢٣٣ راوياً.

(١) كان القائمون برواية الحديث وحمل السنة في عهده وقبله في الكثرة بمكان. قال الرامهرمزي في «المحدث الفاصل» ص ٥٥٩ ــ ٥٦٠ حدثنا الحسين بن نبهان، حدثنا سهل بن عثمان، حدثنا حفص بن غياث، عن أشعث، عن أنس بن سيرين قال: أتيت الكوفةَ فرأيت فيها أربعة آلاف يطلبون الحديثَ وأربع مئة قد فَقُهُوا.

وقال: حدثنا عبد الله بن أحمد بن معدان، حدثنا مذكور بنُ سليمان الواسطي، =

. . . .

= قال: سمعت عفان (شيخ أحمد) يقول، وسمع قوماً يقولون نسخنا كتبَ فلان ونسخنا كتبَ فلان، فسمعتُه يقول:

نرى هذا الضربَ من الناس لا يُفْلِحُون، كنا نأتي هذا فنسمع منه ما ليس عند هذا، ونسمع من هذا ما ليس عند هذا، فقدمنا الكوفةَ فأقمنا أربعةَ أشهر، ولو أردنا أن نكتب مئة ألف حديث لكتبنا بها، فما كتبنا إلاَّ قدر خمسين ألف حديث، وما رضينا من أحد إلاَّ بالإملاء إلاَّ شريكاً فإنه أبى علينا، وما رأينا بالكوفة لحاناً مُجَوِّزاً ــ أي متجوِّزاً بالعربية ــ.

وقال: حدثني أحمد بن يزيد السُّوسِي، حدثنا محمد بن عبد الرحمن التميمي، حدثنا هانيء بنُ سكين العَبْسِي، قال سمعت سفيان الثوري وذُكِرَ عنده كثرةُ المحدثين فقال: أو ليس قد يضرب مثل (إذا كثرت الملاحون غرقت السفينة). اهـ.

وقولُ أبي زرعة فيمن صنف في الصحيح من أهل عصره سيأتي في كلام المصنف في ص ١٨٥، ولم يُرِدْ هؤلاء الحفاظُ جمعَ جميع الصحاح من السنة في كتبهم ولا حَمْلَ الناس على ما في كتبهم فقط، بل جمع كلٌّ منهم ما تيسر له حسب ما يَرَى من الشروط، ومَنْعُ الإمام مالك حين أراد بعضُ الخلفاء حَمْلَ الناس على «الموطأ» أشهَرُ من أن يُذكَر.

قال الشيخ أبو بكر بنُ عِقال الصِّقِلِّي في «فوائده» على ما رواه ابن بَشْكُوال: إنما لم يَجْمَع الصحابةُ سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم في مصحف كما جمعوا القرآن، لأن السنن انتشرت وخَفِي محفوظُها من مدخولها، فوُكِلَ أهلُها في نقلها إلى حفظهم، ولم يُوكَلُوا من القرآن، إلى مثل ذلك، وألفاظُ السنن غيرُ محروسة من الزيادة والنقصان كما حرس الله كتابَهُ ببديع النظم الذي أعجز الخلقَ عن الإتيان بمثله، فكانوا في الذي جَمَعوه من القرآن مجتمعين، وفي حروف السنن ونقل نظم الكلام نصاً مختلفين، فلم يصح تدوينُ ما اختلفوا فيه، ولو طَمِعوا في ضبط السنن كما اقتدروا على ضبط القرآن لما قَصَّرُوا في جمعها.

ولكنهم خافوا إنْ دَوَّنُوا ما لا يتنازعون فيه أن تُجْعَل العمدةُ في القول على المدوَّن، =

ويشهد لصحة ذلك ما أخبرنا أبو الفضل عبد الله بن أحمد بن محمد، أنبأنا ابن طلحة في كتابه، عن أبي سعد الماليني، أنبأنا عبد الله بن عدي، حدثني محمد بن أحمد، قال: سمعت محمد بن حَمْدُويَهْ يقول: سمعت محمد بن إسماعيلَ يقول: أحفَظُ مئةَ ألفِ حديثٍ صحيح، وأحفَظُ مئتي ألفِ حديثٍ غيرِ صحيح.

وأخبرنا أبو مسعود عبد الجليل بن محمد في كتابه، أنبأنا أبو علي أحمد بن محمد بن شهريار، أنبأنا أبو الفرج محمد بن عبد الله بن أحمد، أنبأنا أبو بكر الإسماعيلي قال: سمعت من يحكي عن البخاري أنه قال: لم أخرج في هذا الكتاب إلاَّ صحيحاً[١] وما تركتُ من الصحيح أكثر.

= فيكذبوا ما خرج عن الديوان، فتبطل سنن كثيرة، فوَسَّعُوا طريقَ الطلب للأمة فاعتنوا بجمعها على قدر عناية كل واحد في نفسه، فصارت السنن عندهم مضبوطاتٍ، فمنها ما أصيب في النقل حقيقةَ الألفاظ المحفوظة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهي السنن السالمة من العلل، ومنها ما حفظ معناها ونسي لفظها، ومنها ما اختلفَتْ الروايات في نقل ألفاظها، واختلف أيضاً رواتُها في الثقة والعدالة، وهي تلك السنن التي تدخلها العللُ، فاعتبرَ صحيحَها من سقيمها أهلُ المعرفة بها، على أصولٍ صحيحة وأركانٍ وثيقة، لا يخلص منها طعنُ طاعنٍ ولا يُوَهِّنُها كيدُ كائد. اهـ. وهذا كلام في غاية المتانة. ز.

(١) أي عنده وفي نظره، ومما يُلْفَت إليه النظرُ أن الشيخين لم يُخرِجَا في الصحيحين شيئاً من حديث الإمام أبي حنيفة مع أنهما أدركا صغارَ أصحاب أصحابه وأخذا عنهم، ولم يُخرجا أيضاً من حديث الإمام الشافعي مع أنهما لقيا بعضَ أصحابه، ولا أخرج البخاري من حديث أحمد إلاَّ حديثين أحدهما تعليقاً والآخر نازلاً بواسطة مع أنه أدركه ولازمه. ــ ونَقَل عنه في غير موضع من «التاريخ الكبير»، ولكنّه دلّسه، فقال في ٤/ ١: ١٨٢ و ٤/ ٢: ١٦ «قال ابن هلال»، فنَسَبه إلى جدّه الثاني، انظر تعليق المعلّمي اليماني في الموضعين، وقد أشار إلى هذا ــ تبعاً ومستفاداً من تحقيق المعلّمي ــ شيخُنا =

. . . . . .

= الشيخ أحمد شاكر في تعليقه على «مسند أحمد» ٧: ٣١٩. ع ـ .

ولا أخرج مسلم في «صحيحه» عن البخاري شيئاً مع أنه لازمه ونَسَجَ على منواله، ولا عن أحمد إلاَّ قدر ثلاثين حديثاً، ولا أخرج أحمدُ في «مسنده» عن مالك عن نافع بطريق الشافعي، وهو أصح الطرق أو من أصحها، إلاَّ أربعةَ أحاديث، وما رواه عن الشافعي بغير هذا الطريق لا يبلغ عشرين حديثاً مع أنه جالس الشافعي وسمع «موطأ مالك» منه وعُدّ من رواة القديم.

والظاهرُ من دينهم وأمانتهم أن ذلك من جهة أنهم كانوا يرون أنّ أحاديثَ هؤلاء في مأمن من الضياع، لكثرة أصحابهم القائمين بروايتها شرقاً وغرباً، وجلُّ عناية أصحاب الدواوين بأناس من الرواة ربما كانت تضيع أحاديثُهم لولا عنايتهم بها، لأنه لا يَسْتَغني مَنْ بعدهم عن دواوينهم في أحاديث هؤلاء دون هؤلاء، ومن ظن أن ذلك لتحاميهم عن أحاديثهم أو لبعض ما في كتب الجرح من الكلام في هؤلاء الأئمة، كقول الثوري في أبـي حنيفة، وقولِ ابن معين في الشافعي، وقولِ الكرابيسي في أحمد، وقولِ الذهلي في البخاري ونحوِها، فقد حَمَّلَهم شططاً.

وهذا البخاري لولا إبراهيم بن معقل النسفي وحماد بن شاكر الحنفيان لكاد ينفرد الفربري عنه في جميع الصحيح سماعاً، كما كاد أن ينفرد إبراهيم بن محمد بن سفيان الحنفي عن مسلم سماعاً، بالنظر إلى طرق سماع الكتابين من عصور دون طرق الإجازات، فإنها متواترة إليهما عند من يعتد بالإجازة كما لا يخفى على من عُنِي بهذا الشأن.

وما قاله العلامة ابنُ خَلْدُون في مقدمة «تاريخه» من أن أبا حنيفة لتشدده في شروط الصحة لم يصح عنده إلاَّ سبعة عشر حديثاً، فهَفْوةٌ مكشوفة لا يجوز لأحد أن يغتر بها، لأن رواياته على تشدده في الصحة لم تكن سبعة عشر حديثاً فحسبُ، بل أحاديثُه في سبعة عشر سفراً يسمى كل منها بـ «مسند أبـي حنيفة»، خَرَّجها جماعة من الحفاظ وأهل العلم بالحديث، بأسانيدهم إليه، ما بين مُقِلٍّ منهم ومُكْثِرٍ حسبما بلغهم من أحاديثه، =

وأخبرنا أبو العلاء أحمد بن الحسن بن أحمد الحافظ قراءةً عليه[١]، أنبأنا المعمريُّ محمد بن الحسين[٢]، أنبأنا أحمد بن علي الحافظ، أخبرني محمد بن أحمد بن يعقوب، أنبأنا محمد بن عبد الله، سمعت خلف بن

= وقلما يُوجَد بين تلك الأسفار سفر أصغر من «سنن الشافعي» رواية الطحاوي، ولا من «مسند الشافعي» رواية أبـي العباس الأصم اللذين عليهما مدارُ أحاديث الشافعي.

وقد خَدَم أهل العلم تلك المسانيد جمعاً وتلخيصاً وتخريجاً وقراءةً وسماعاً وروايةً، فهذا الشيخُ محدِّث الديار المصرية الحافظ محمد بن يوسف الصالحي الشافعي صاحب الكتب الممتعة في السير وغيرها، يروي تلك المسانيدَ السبعةَ عشرَ عن شيوخ له ما بين قراءة وسماع ومشافهة وكتابة بأسانيدهم إلى مُخرِّجيها في كتابه «عِقد الجمان»، وكذا يرويها بطرقٍ محدِّثُ البلاد الشامية الحافظ شمس الدين بن طولون في «الفهرست الأوسط» عن شيوخ له سماعاً وقراءة ومشافهة وكتابة بأسانيدهم كذلك إلى مخرجيها، وهما كانا زيني القطرين في القرن العاشر، وكذلك حملة الرواية إلى قرننا هذا ممن لهم عناية بالسنة.

ولإِشباع ذلك كلِّه مقام آخر، وإنما ذكرنا هذا عرضاً إزالةً لما عسى أن يعلق بأذهان بعضهم من كلام ابن خلدون، وما تلك المسانيد والكتب من متناول أهل العلم ببعيد، وإن كنا في عصر تقاصَرَتْ الهممُ فيه عن التوسع في علم الرواية، وكتابُ «عقود الجواهر المنيفة» للحافظ المرتضى الزبيدي شذرةٌ من أحاديث الإِمام، وللحافظ محمد عابد السندي كتاب «المواهب اللطيفة على مسند أبـي حنيفة» في أربع مجلدات أكثَرَ فيه جدّاً من ذكر المتابعات والشواهد، ورفعِ المرسل ووصلِ المنقطع، وبيانِ مخرجي الأحاديث، والكلامِ في مسائل الخلاف.

ومن ظَنَّ أن ثقاتِ الرواة هم رواةُ الستة فقط فقد ظنَّ باطلاً، وقد جرّد الحافظ العلامة قاسم بن قطلوبغا الثقاتِ من غير رجال الستة في مؤلَّف حافل يبلغ أربعَ مجلدات، وهو ممن أقر له الحافظ ابن حجر وغيرُه بالحفظ والإِتقان، والله أعلم. ز.

(١) في طبعة القدسي: (الحسن بن أحمد بن الحسن الحافظ)، وهو خطأ.

(٢) في طبعة القدسي: (المعمر بن محمد بن الحسين)، وهو خطأ.

محمد، يقول سمعت إبراهيم بن مَعْقِل يقول سمعت أبا عبد الله البخاري يقول: كنت عند إسحاق بن راهويه فقال لنا بعض أصحابنا: لو جمعتم كتاباً مختصراً لسنن النبـي صلى الله عليه وسلم! فوقع ذلك في قلبـي، فأخذتُ في جمع هذا الكتاب.

فقد ظهر بهذا أن قصد البخاري كان وَضْعَ مختصر في الحديث، وأنه لم يَقْصِد الاستيعابَ لا في الرجال، ولا في الحديث، وأنَّ شرطه أن يُخرج ما صح عنده، لأنه قال: لم أخرج في هذا الكتاب إلاَّ صحيحاً، ولم يتعرض لأمرٍ آخر.

وما سَلِم سندُه من جهات الانقطاع[1] والتدليس وغير ذلك من أسباب

---

(١) قال أبو داود في رسالته إلى أهل مكة: وأما المراسيل فقد كان يحتج بها العلماءُ فيما مضى مثل سفيان الثوري ومالك بن أنس والأوزاعي، حتى جاء الشافعي فتكلم فيه، وتابعه على ذلك أحمدُ بنُ حنبل وغيرُه، قال أبو داود: فإذا لم يكن مسندٌ ضِدَّ المرسل ولم يوجد مسند فالمراسيل يُحتَج بها وليس هو مثل المتصل في القوة. اهـ.

وقد ذكر ابنُ جرير وغيرُه أن إطلاق القول بأن المرسل ليس بحجة من غير تفصيل بدعة حدثت بعد المئتين. اهـ.

قال ابنُ عبد البر: كلُّ من عُرِف أنه لا يأخذ إلاَّ عن ثقة فتدليسُه وترسيلُه مقبول، فمراسيلُ سعيد بن المسيب ومحمد بن سيرين وإبراهيم النخعي عندهم صحاح، ثم ذكر كلامَ النخعي الذي خَرَّجَه الترمذي من أنه إذا قال: قال عبد الله، وأرسل، فسمعه من جماعة بطرقٍ إليه، وإذا أسند فبسنده فقط، وقال: إلى هذا نزع من أصحابنا من زعم أن مرسل الإمام مالك أولى من مسنده، لأن في هذا الخبر ما يدل على أن مراسيل النخعي أقوى من مسانيده، وهو لعمري كذلك، إلاَّ أن إبراهيم ليس بمعيار على غيرِه. انتهى من التمهيد. قال العجلي: مرسلُ الشعبـي صحيح لا يكاد يُرسِلُ إلاَّ صحيحاً. اهـ.

واحتج بالمرسل أبو حنيفة وأصحابه، ومالك وأصحابه، وكذا الشافعي وأحمد =